شلومو هليل يترددون على منزله ويحضرون الحفلات التي يقيمها لهم ، ويستقبلونه في مكاتبهم ، أما نائب رئيسة الوزراء بجال الون فلم يكتف بالتردد على القرية ، بل قضى ليلة في صيف ١٩٦٨ في منزل الشيخ كمال كنج الذي قام بنفسه « بتأمين الحماية حول بيته ، حيث وضع مجموعة حماية من الشباب الدرزي مزودين ببنادق فرنسية وبنادق من طراز كلاشينكوف مرخصة حول المنزل ، وعند الصباح واثناء زيارة جبل الشيخ اشرف كمال كنج على مجموعة الحماية التي وزعها على امتداد الجبل » (معاريف ٧١/٦/٤) . الا ان هذا الشيخ الذي كانت تفرش امامه « البسط الحمراء » من قبل المسؤولين الاسرائيليين ، وجه صفعة شديدة لكبار المسؤولين الاسرائيليين عندما اتضحت لهم هويته الحقيقية عند القاء القبض عليه مع احد رجال الاستخبارات السورية من قسوات الصاعقة ، « بتهمة التجسس لحساب سوريا » حيث اخذ المسؤولون الاسرائيليون يستذكرون الاقوال التي تفوهوا بها بحضور كمال كنج .

الضفة الغربية : تختلف الاوضاع في الضفة الغربية عنها في أية منطقة محتلة ، فالزعامة التقليدية التي ترعرعت في ظل النظام الاردني ، بقيت محافظة على مكانتها ولم تتأثر بنتائج حرب الايام الستة وما تمخض عنها من احتلال . ويمكن القول ان النفوذ في الضفة الغربية تتقاسمه اطراف ثلاثة : الطرف الاول والاقوى السلطات الاسرائيلية والثاني الزعامة التقليدية وهي تنقسم الى ثلاثة اقسام ، قسم مؤيد للسلطات الاسرائيلية ، واخر يقف مع السلطة الاردنية والثالث مستقل ، والطرف الثالث النظام الاردني . وقد اكتسب الطرفان الثاني والثالث نفوذهما بواسطة الطرف الاول وبتشجيع منه ليحقق هدفا واحدا معينا : عزل المقاومة الفلسطينية عن جماهيرها الواسعة في الضفة الغربية . فقد حافظت السلطات الاسرائيلية على مكانة الزعامة التقليدية في الضفة واعتبرتها « قيادة طبيعية ينبغي خلق مثيل لها في قطاع غزة » كما وسمحت للنظام الاردني بمشاطرتها في دفع معاشات الموظفين في الضفة الغربية واتبعت سياسة الجسور المفتوحة بين الضفة والاردن ، وبذلك خلقت نوعا من الارتباط المزدوج للسكان في الضفة الغربية ، ارتباط بالسلطات الاسرائيلية بحكم الاحتلال ، وارتباط بالسلطات الاردنية يتمثل في دفع الاردن معاشات الموظفين في الضفة ، وبالمرور على الجسور المفتوحة على نهر الاردن ، ومن الطبيعي ان هذه الجسور لا يمر عليها شخص الا اذا حظي برضا السلطتين الاسرائيلية والاردنية ! ولذا فان المواضيع التي تظهر على السطح في الضفة الغربية تكون عادة ناجمة عن هذا الوضع الذي رسمته وخططت له السلطات الاسرائيلية ، ونابعة من التناقضات بين الاطراف الثلاثة . ومن اهم هذه القضايا التجارة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية ، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية نقل البضائع بين الضفتين عن طريق الجسور المفتوحة ، الا ان السلطات الاردنية منعت نقل بعض البضائع الى الضفة الغربية مثل الاسمنت ، بحجة ان هذه المادة تعتبر « سلعة استراتيجية » ولا تتوفر امكانية مراقبة تسويقها في الضفة الغربية وعدم تسربها الى اسرائيل . ويطالب زعماء الضفة الغربية وخاصة اصحاب رؤوس الاموال في مدينة نابلس بالسماح لهم باقامة معمل للاسمنت ، الا أن السلطات الاردنية ترفض ذلك بشدة لابقاء الضفة الغربية مرتبطة اقتصاديا بالضفة الشرقية والحيلولة دون احتمال انفصالها عنها اقتصاديا او سياسيا ، وهناك قضية اخرى تشغل بال الزعامة التقليدية في الضفة الغربية وهي اقامة جامعة في رام الله ، بسبب الاوضاع الصعبة التي تواجه خريجي المدارس الثانوية . الا ان السلطات الاردنية لا زالت ترفض اقامة الجامعة لنفس السبب الذي رفضت فيه السماح باقامة مصنع الاسمنت . ومن ناحية اخرى انهمك زعماء الضفة الغربية خلال الشهرين الماضيين بتوجيه طلبات الى السلطات الاسرائيلية بالسماح «لعودة آلاف الاشخاص الذين كانوا داخل الدول العربية خلال حرب الايام الستة ولا يسمح لهم بالعودة الى الضفة الغربية » . وجاء في المذكرة التي وقع عليها بعض رؤساء البلديات والموجهة الى رئيسة الحكومة غولدا مئير : « لقد انقضت اربعة اعوام على اصدار حكومتكم التعليمات التي أدت الى ابقاء الاف من مواطنينا الذين خرجوا الى الدول العربية بغرض العمل والذين يشكل دخلهم سندا لعائلات كثيرة ، بدون وطن . ومهما تكن الاسباب الكامنة وراء تلك التعليمات فان ذلك يعتبر مأساة بالنسبة لشعبنا ، مأساة تركت اثرها على كل رجل من أبناء الضفة الغربية » (معاريف ٧١/٦/٤). كما وطالب وجهاء نابلس اثناء اجتماعهم بوزير